

المشرق

المضاربات التجارية

نظر للاب شرل لوسان السوري

كتب سنة ١٦٢٥ احمد كبار الاقتصاديين من ذوي العقول النيرة والمدارك السامية العلامة سافاري في مقدمة بعض كتبه ما تعريبه : ان من اعتبر عمل الخالق بتسيه الخيرات في انحاء المعمور لا يشك في انه تعالى اراد بذلك ان يجمع القلوب في الالفة البشرية على الوداد والتحاب ومن ثم لم يشأ ان يجد الانسان في مكان واحد كل ضرورات معاشه بل اعطى كل بلد قسماً من المرافق لتألف بذلك الشعوب وتدفع بهم الى المؤاخاة حاجة بعضهم الى بعض . فان الحياة البشرية لا تنهأ الا بوفرة الخيرات ولا تتوقر الخيرات بدون المعاملات التجارية والمقايضات (١)

لسري ان هذا الكلام منطوق الحكمة عينها وهو نبى بمقصود المتاجرات السامية وثبت شرف غايتها . ولا جرم لان الخالق اذ قضى على الانسان بالشغل لينال خبزه بقرق جيئه لم يشأ ان يبطله تحت ثقل حمل لا يطيقه ولذلك قسم الاشغال بين افراد الجنس البشري لينال كل منهم حسب شغله نصيباً وافراً من الارزاق التنوعة بواسطة المبادلات والتجارة . ويتقسم الاشغال تقوم سنة الحب بين البشر لان كل فئة منهم لا يكفي بطلب منفعة الخاصة بل يشتغل للمائدة البشرية كلها وتنمو الخيرات دون ان يُزرع عن احد رزقه

فيحصل من هذا المبدأ العام ان المتاجرات من اقوى دواعي السران ولشد الضولمن للسلام بين الدول الا ان هذه المعاملات تقتضي سنناً ثابتة وقوانين راهنة اذا

(١) راجع كتاب سافاري في مثال التاجر (le parfait Négociant)

عدل عنها المرء أدت به الى تشويش نظام الحائقي وفتحت التاجر باباً واسعاً لظلم العباد والحق يُقال ان اجدادنا كانوا يبنون معاملاتهم التجارية على تعرفه معلومة لم يتجاوزها اهل البيع والشراء فكانوا حدّدوا لكل سلعة ثمنها مع مراعاة احوالها من ثقل ومصاريف وشغل وخسارة وضرائب وريح معتدل بحيث يمكن البائع ان يستفيد من امه ولا يُبَيّن المشتري بتأدية الاثمان الفاحشة وكانت الحكومات اذا اقتضى الامر ذلك تضرب على ايدي المتبايعين عند تجاوزهم طورهم او تدافع عن حقوقهم وتردّ عنهم الزاحمات الجائرة التي تبغض تلك الحقوق

على ان ارباب التجارة منذ زمن قريب لم يقنعوا بهذه المكاسب العادلة ولما رأوا في اسواق التجارة اموالاً وافرة وخيرات زائدة طمع فكرهم الى الاستغناء القريب والاكتساب العاجل ولادّوا بالمضاربات الخطيرة فصارت اثمان السلع بعد ثبوتها تتقلب بين صعود وهبوط ورخص وغلاء لا تترقّ على قرار . واضحى التاجر متحيراً قلماً لا يعلم على اي قاعدة يبني حسابهُ لانّ قيمة السلع لم تعد تقاس حسب ثمنها بل على مقتضى رواجها ورواجها منوط في الغالب بذوق الزبائن وتصير الازياء حيناً بعد آخر قترى اصحاب الرّبي الجديد يقبلون اليوم على بضاعة ويفقون عليها النفقات الطائفة ثمّ يسهلونها في غير حتى يكسد سوقها فلا تباع بنصف حقها . وهكذا اصبحت البضائع في ايدي المشترين كاللعوبة في ايدي الطفل يتلاهي بها قليلاً ثمّ يبيدها بذ النواة وقد حصل من هذه التآبآت ان صاحب التجارة صار يجري على امراء المشترين فيلتجئ الى المضاربات والتخمينات ومزاحمة رصفائه باي واسطة كانت تارة بالتروير والتسويه وتارة بالاشاعات الباطلة والاعلانات الكاذبة فيُصبح اهل الذمّة والاستقامة في خمول وتبقى بضائهم في زوايا مخازنهم خاملة ولا يلبثون ان يبيعوها بصفقة خاسرة الى ان يضطّروهم سوء الحال الى تصفية محلّهم

ولعلّ القارى يوقفنا هنا فيقول ألا ترى ما في المزاحمة من الفوائد فلو اهاها لبقني ارباب التجارة والصناعة على اساليبهم القديمة دون ان يترقّوا مع اهل عصرهم فلا ينالون جدوى من الاكتشافات الجديدة والاختراعات المستحدثة قلنا اننا نقرّ بفضل هذه الاختراعات وبما أدتّه من الخدم للمعاملات التجارية سواء كان بوضع آلات جديدة سريعة العمل او باستنباط موادّ نجسة الثمن قريبة النال

ومن ثمَّ ان تأخر ارباب الحرف عن استعمالها فلا يحقُّ لهم ان يلوموا الأتقوسهم . لكن الامر ليس كذلك غالباً فان كثيرين من اصحاب المامل وكبار التجار حفظاً لسعيتهم القديمة ومراعاةً لبراعتهم المشهورة ارادوا ان يحسِّنوا مصنوعاتهم وقتاً لهذه الاكتشافات فتكثرت المائل الكثير جلب الادوات ولم يذخروا وسناً في اكتاب رضى زبائنهم ومجاعة احذق المسأل . لكنَّ مساعيتهم ذهبت مع ذلك ادراج الرياح لأنَّ المزاحمين ليس مهمهم في الغالب جودة العمل بل البهرجة والروثي الظاهر فيبيعون البضائع باثان بجملة لا توافي التجار المستقيمي الماطمة . ألا ترى مثلاً في بلاد الشام رواج بعض البضائع الاجنبية فالكمل يتهافتون عليها مع انها دون منسوجات دمشق وزوق وحلب في صفاتها وحسنها . وما ذلك الا لهوادة اسماها . وكذا قل عن طنافس العجم وسجادات ازميز وعكَّار التي تبقى دهرًا دون ان تبلى او تبور الوانها فيتوارثها الابناء . عن اجدادهم ومع هذا ترى الاكثرين يفضِّلون التقليدات المستحدثة لرخص اسماها فهذه الاسباب وغيرها من جنسها صارت كضربة لازبة سقطت لاجلها بيوت عامرة واقتر كثيرين من اهل الثروة الذين اتفلوا عالمهم وعاشوا معتزلين في دورهم قاطعين الرجا . من دنياهم . ومنهم من طلب الخدم العمومية فضاق عنهم نطق الاشغال . ومنهم من اخذ الى البطالة . وما ادراك ما البطالة هي رأس كل الآثم وباب كل الفظان

*

وما المضاربات التجارية الا ثمرة هذه الحالة السيئة لأنَّ كثيرين اذا رأوا سبل المكاسب المعتدلة معقبة في وجههم استبدلوا بهذه المعاملات الخطرة متهورين فيها امَّا لهم وامَّا عليهم . وكانت هذه المضاربات سابقاً محصورة في بعض الحدود الا ان الطمع وسع الحرق وزاد الشر تفاقماً لاسيَّما بعد ان رأى المضاربون بعض رصانهم قد بلغوا بهذه المقاربات الى ثروة ولسعة في وقت قريب فلم يوردوا يقتنون عند حدِّ وتجاروا في هذا المضمار لا يودهم عنان ولا يثنيهم صوت منذر

على انا بقولنا السابق لا نريد كون المضاربات التجارية على اختلاف اجناسها توثم المرء وتثقل ذمته بتبعة الخطيئة . كلاً فانَّ المضاربات من ذاتها ليست حراماً كما انها قديمة العهد جداً . فانَّ يعقوب اذ باع من اخيه عيسو حقوق البكرية بأكلة من

العدس أتما ضاربه مضاربة . وكذلك يوسف الحسن ضارب الصرين اذ جمع قصبهم في اهراء فرعون بثمان متهودة في سبع سني الحصب ليبيهم آياه بثقل الذهب في سني المجاعة . فمن يزعم ان ذلك اثم ؟

والمضاربات تكون على صور شتى لا يفي بها احصاء ولا يكاد يخلو منها عمل تجاري او صناعي . فان ازارع اذ يجلب الماء الى حقله بكلفة كبيرة رجاء تحمين ارضه يأتي بصنفر من المضاربات . وكذلك يضارب رب البيت الذي يشتري جزأاً موتة بيته ليتلافى النقص والمجاعة . ومن ذلك مضاربات الحكومة فانها مثلاً اذا رأت بوادى مهلة تؤمل اصلاحها بالحضارة فانها تنشئ فيها سككا حديدية لتعمر بالسكان . وبوجيز القول ان المضاربات قوام التجارة وحياتها ان بيت في حدود معلومة . ولا غرو فانها هي التي تجعل بعض الموازنة بين البلاد تقتل ما يزيد في بلد لتسد به عوز بلد آخر ولولاها لقتضي على بعض جهات المصور بفقر مؤبد واصبحت غيرها في خصب زائد لا تستفيد به شيئاً من الارباح

وربما كانت المضاربات نجاة من مخالب المحتكرين لبعض السلع ووسيلة لاختراعات عجيبة كما حدث لهند في الكبريت في صقلية فان شركتهم رفعت اثمان الكبريت الى حد فاحش فاخذ انكيسويون يبحثون عن وسيلة لاستتباط هذا المعدن فوقفروا على طريقة استحضاره من الحامض الكبريتي المكون في معادن البيريت

فترى ان للمضاربات التجارية منافع جمة ومن ثم لا نكر صلاحيتها بالاجمال وانما تنفي مضارها الناجمة عن سوء استعمالها اذ صارت كالسيف الذي يجرح صاحبه بدلاً من ان يرد عنه هجمة العدو . والمضاربات التي شاعت اليوم اصبت آفة للهيئة الاجتماعية بعد ان كانت مسهلة لاسباب الالفة مدعاة لنمو الخيرات . اما تقليل هذا الاختلاف فلما صارت اليه هذه المضاربات الحديثة من سوء الاحوال وما اُصفت به من الاوصاف المستقيمة

واول هذه الحواصم السينة ان المضاربات اصبت اليوم إلزمية فان التجار اذ رأوا ان المقايضات لم تعد تأتي بالارباح الامرلة وانهم لو ارادوا تصريف بضائعهم لما امكنهم ذلك الا بالحسارة . لا يلحظهم من النفقات في جلبها ونشر الاعلانات عنها

وتهويد الاسعار لزاحمة صفاتهم اضطرروا الى استبدالها بالمضاربات موتملين منها الارباح القريبة وتركوا العمل الشخصي والهمة الذاتية التي تؤدي بالمرء الى التقدم وتصون ما وجهه بالرزق والشرف فحاطروا بهم اماً بتسليمه لبعض المصارف التي تعدهم المراعي الطائفة والمكاسب العظيمة وهي قائمة على جرف هار او وضعا معظم ثروتهم في لشال هواية مخوفة بالخطاظر معرضة لتعلمات سريعة غير منتظرة. وان سألتهم عن سبب سلوكهم هذا واطهرت لهم غلظهم اجابوك: « ان التجارة لم تعد تنفي بمجاياتي ولعلها تؤدي بي الى الافلاس فالاولى بي ان اخطر بما لي فان رجحت والأفلا مناص من الافتقار»

والآفة الثانية اللاحقة بهذه المضاربات أنها اضحت اشبه بالمقامرات. لأن عمليتها ليست مبنية على ثبات السلع في ذاتها بل على اثنائها الحاضرة الوهمية قرى المضارين حول موائد البورصة يتلاعبون بال الناس الذين عهدوا اليهم بثروتهم على امل الربح فتارة يضمنون القطن وحيناً يحكرون الكرف فيبيعون ويشتررون ويصدون الاسعار ويهبطونها لملأ منهم ان يكسبوا قية فوق الاسعار وربما ذهبت آمالهم سدى وينت يوتملون الربح الوافر تراهم يحسرون كل اموالهم فيتلون من اوج العز الى قعر المسكنة. ولا حاجة لوصف هذه المضاربات وكيفيتها وقد كتب فيها جناب الاديب ميشال اندي الياس سماحه فصلاً حسناً نشره في المشرق (٧: ٣٢١-٣٣١) فتحيل القراء الى مراجعته. وما لا ينكر ان المعاملات التجارية اضحت اليوم ملعباً في ايدي المقامر لا تضمن بثرة ثابتة لمن يجعل ماله في قبضتهم وكأني بسواقها لشبه ببلاد كلابرية التي دهمتها الزلازل منذ زمن قريب فلم يعد سكانها آمنين على حياتهم والارض تميدهم وتضطرب او تشبه السرب الذي ينخدع به المسافر في البرية فيسوت عطشاً في الساعة التي يوئل فيها الرواء وشقاء غلته

وفي للمضاربات الحديثة آفة ثالثة وهي كونها سهلة في ايدي بعض الافراد لا ضامن لها من قبل الدولة او الحكومة. ولأ كان هؤلاء الافراد في الغالب قليلي الذمة خالين من الاستقامة تراهم يقبلون في ساعة قية البضائع ظهراً لبطن فيجئنا يحكرون السلعة فيرفعون اسعارها ويجربون المشتري على اقباعها. ويخلاف ذلك اذا احتاجوا اليها تجسروا اثمانها ولشاعروا بدم رواجها ليشتروها من ضامنيها دون قيمتها فيكسرون مزاحمهم

ويزيدون زيادةً لا اعتبارهم كما يزعمون . على ان نواب الدهر واقفة لهم بالمرصاد وكثيراً ما يقعون في المغرأة التي حفروها لغيرهم . وبسقوطهم يسقط الوف من الناس الذين سلبهم ثمة اعمارهم وارباحهم مدة سنين طويلة فيندمرون على فعلهم ولات ساعة ندم . ولنا في مسألة السكر مثال حديث يثبت قولنا (راجع البشير ٢١ آب ١٩٠٥)

وكل هذه الآفات اللاحقة اليوم بالمضاربات التجارية جعلت احوال المجتمع الانساني في خطر دائم حتى اصح الناس يمتنون رجوع الاحوال القديمة وهيئات ان تعود بعد دخول هذه القامرات في حياة الشعوب وانتشار النش والحداع في المعاملات اليومية اما نحن فنصادق على كلام فرنكلين الشهير حيث قال : « اذا اتاك احد يبشرك بالفتى القريب دون شغل واقتصاد فلا تضع اليه بسمك فانه مكار خداع »

وجعل القول ان المضاربات لا غنى عنها في التجارة على شرط ان لا تتجاوز طورها قبة امة للتجارة مساعدة لها دون ان تسلط عليها كالسيده وتقوم مقامها ولولا بقاؤها عند حدودها تنحني من اكبر آفات الهيئة الاجتماعية وتعرضها لضروب المخاطر وان سأل القارئ هل من دواء لاصلاح المضاربات الخطرة اجبت ان ذلك لصعب جداً وانما تستطيع الحكومات ان تمن لها سناً عادلة لتلافى اضرارها وتصد التلاعب والحداع بين المضاربيين . وقد اطلعنا على قوانين الدولة العلية في هذا الشأن فويناها بملحة حكمة فلا يبقى لاهل بلادنا الا ان يتأملوها ويجروا على حسب منطوقها فتردهم التجارة وتتحسن الاحوال في ظل التسرع الاعظم حتى الله آمال جلالته خير وعيايه

رحلة .

اول سانح شرقي الى امركة

(١٦٦٨-١٦٨٣)

عني بنشرها وتعليق حواشيتها الاب انطون رباط اليسوعي (تتة)

٢٨ الذماب الى مكسيكو (Mexico) او (Mejico) - وصف القرمز

ثم سافرت الى قرية سانا تيتيبك التي تبعد ستة فراسخ ثم الى قرية استينيك تسعة فراسخ ومنها الى قرية اتانتيك ثم الى بلد خلايا وفي هذا البلد كان حاكم يسمى دون خوان